من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 - 1994
الخط التحريفي
الطور الثاني: 1985 - 1994

بيان الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيس منظمة إلى الأمام¹

بحلول غشت 1994، تخلد منظماتنا ذكراها الرابعة والعشرين، معبرة سنة بعد أخرى، عن صمودها واستمراريتها رغم المصاعب الذاتية والموضوعية ومؤكدة على عزمها في المضي قدما في الإسهام في الكفاح من أجل اعتناق شعبنا بجانب كل القوى والفعاليات التقدمية وكل الشرفاء في وطننا، وفاء لمصلحة الكادحين ولمبادئها وأهدافها وتجربتها النضالية التي تخضعها باستمرار للنقد والتطوير تبعا لتطور الواقع الموضوعي والذاتي. تحل هذه الذكرى في ظرف يتميز بشكل رئيسي بما يلي:

1 . هذا الهامش هو من وضع موقع 30 غشت: إن قيمة هذا البيان تتمثل في كونه آخر بيان أصدرته منظمة "إلى الأمام"، وعلى الأصح ما تبقى منها بالخارج، بعدما أتت اعتقالات خريف 1985 على آخر ما تبقى منها بالداخل. ومن اللافت للانتباه أن البيان جاء صدوره بعد القرار العملي لحل المنظمة سنة 1994، وهكذا تمت صياغة هذا البيان، كما لو أن المنظمة لا زالت قائمة، وهذا لعمرى قمة التضليل. وعموما، دأب قادة ما سمي بـ "إعادة البناء" منذ ضربة خريف 1985 على إصدار البيانات بمناسبة ذكرى تأسيس المنظمة، ويعتبر هذا البيان إلى جانب بيان الذكرى 16 والذكرى 22 هما الأهم من كل البيانات التي تم إصدارها إلى حدود 1994، بما تكشفه من قضايا وأفكار تبناها دعاة خط "إعادة البناء" تحت شعار ما يسمى بـ "تجديد خط المنظمة"، وبطبيعة الحال، كما هو الحال بالنسبة لكل بيانات المرحلة، تم توقيع البيان بـ "منظمة إلى الأمام" (كانت المنظمة في مرحلة خطها الثوري توقع بياناتها بـ: المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام") وفي ذلك دلالة كبرى على التحول الذي عرفته المنظمة على يد قادة "إعادة البناء" الفاشل.

- على الصعيد الدولي:

- استمرار الهجمة الامبريالية الشرسة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إخضاع الشعوب ونهب ثرواتها المادية والبشرية، تارة، تحت المبرر الكاذب المتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العالم (حرب الخليج مثلاً)، وتارة أخرى، تحت قناع المساعدة الإنسانية (مثل إفريقيا)، موظفة لذلك كل أدواتها القمعية والسياسية والإيديولوجية وآلتها الإعلامية الأخطبوطية ومستغلة منظمة الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على تدخلاتها العدوانية.

- على الصعيد العربي:

- يشهد الوضع العربي اختلالاً صارخاً في ميزان القوى لصالح الإمبريالية والصهيونية والرجعية أمام تراجع حركة التحرر الوطني والفكر التقدمي والنضال الجماهيري العام، الشيء الذي يعبر عنه، بشكل جلي، استمرار الحصار الإمبريالي الظالم ضد الشعبين العراقي والليبي والتسويات الجارية حالياً بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية ومجموعة من الأنظمة العربية والتي لا تخدم الطموحات العميقة للشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني. وساهم هذا الواقع المتردي في توفير التربة الخصبة لبروز وانتشار عدة نزعات وظواهر سلبية (التعصب الديني المسلح، انتشار الفكر الظلامي، الطائفية، النعرات العرقية والإقليمية الضيقة، وغيرها، من أشكال التفكك الاجتماعي)

- على الصعيد الوطني:

- إن نضالات الجماهير الشعبية وقواها الحية - رغم أنها شهدت بعض الفتور خلال هذه السنة - قد استطاعت أن تنتزع من النظام بعض المكتسبات المهمة في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان بفضل مساندة الرأي العام الديموقراطي والمنظمات الحقوقية في الخارج (تعديلات مدونة الأحوال الشخصية رغم محدوديتها، إلغاء ظهير " كل ما من شأنه... " السيئ الذكر، الإفراج عن عدد مهم من المعتقلين السياسيين ومعتقلي أحداث 81 و 84...، تدريس اللغات الأمازيغية بالابتدائي واستعمالها في التلفزة

(...). إن هذه المكتسبات الإيجابية لا يمكنها أن تخفي الطبيعة الطبقيّة للنظام المخزني التي لم تتغير، بل تتعمق، كما يعبر عن ذلك رفضه تلبية مطالب الشغيلة (جمود الأجور، بينما تستمر الأسعار في الارتفاع، إلى استمرار مسلسل طرد...)، وإمعانه في الإجهاز على المرافق الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، السكن، النقل ، التشغيل ...)، و تعمق تبعيته للمراكز المالية الإمبريالية (مثل استضافته لمؤتمر الغات، و انصياعه بحماس لكل مقرراته ، توسع الخوصصة التي تطال مؤسسات عمومية ذات طابع استراتيجي، المزيد من تقليص النفقات الاجتماعية ...)

ويحاول النظام توظيف التنازلات التي فرضها نضال شعبنا وقواه التقدمية، واستغلال الهجوم المسلح على فندق "أطلس إسني"، والتطور الذي تعرفه قضية الصحراء الغربية، لبناء إجماع سياسي حوله يضم قوى المعارضة البرلمانية، بعدما مرر انتخابات محلية وتشريعية مزورة، وأرسى مؤسسات شكلية ومزيفة على أساس دستور ممنوح ومفروض. كل ذلك بهدف فرض "سلم اجتماعي" يغطي تصعيد وتيرة الحرب الطبقيّة الضروس ضد الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية وما تبقى من مكتسباتها.

إن هذا الوضع، لا يمكن فصله عن واقع القوى التقدمية المناضلة وضمنها اليسار الجديد، والذي يميّزه بالأساس التشتت والتخبط وتعمق التناقضات والخلافات وضعف الارتباط بالجماهير الكادحة وتأطيرها، الشيء الذي يطرح على المناضلين التقدميين، وفي مقدمتهم مناضلي منظماتنا، المساهمة في:

- توحيد اليسار الجديد على أسس نضالية، وبارتباط مع توسيع جذوره الجماهيرية، وفي ظل سيادة علاقات ديموقراطية، من خلال بلورة أداة سياسية تنصهر فيها كل الطاقات المناضلة على قاعدة برنامج حد أدنى يساهم في فتح آفاق التغيير الجذري في بلادنا.

- إرساء علاقات وحدوية ديموقراطية بين جميع الفعاليات التقدمية من خلال الحوار الأخوي والنضال المشترك ونبذ الحلقة والتعصب السياسي.

- الالتحام بالجماهير الكادحة ونضالاتها عبر الإطارات الموجودة، وإبداع أشكال جديدة للتواصل مع أوسع الفئات الشعبية في مختلف مواقع تواجدها.

- تكتيل كل القوى المناضلة لمواجهة محاولات النظام فرض "سلم اجتماعي" مشؤوم، ولوقف التردي المروع الذي تعرفه الأوضاع المعيشية لشعبنا، وانتزاع مكاسب على المستوى الاجتماعي بشكل خاص.

- إطلاق مبادرات نضالية وحدوية، وتنمية روح المبادرة والاجتهاد على المستويات النظرية والعملية، السياسية والإيديولوجية، وذلك للمساهمة في البلورة الجماعية للأجوبة الملائمة على تحديات ومعضلات الوضع الحالي.

- تطوير النضال ضد مخططات وسياسات الإمبريالية والصهيونية والرجعية في بلادنا، وفي العالم العربي.

دعم نضالات الشعوب وحركاتها المكافحة ضد الاستغلال والاضطهاد، ومن أجل الديمقراطية والتحرر.

منظمة إلى الأمام

30 غشت 1994